

النظرية الاجتماعية للممارسات التطبيقية والافاق
مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع

ط. د: بلكرم قطر الندى -

Belkramnada0@mail.com

جامعة الشهيد حمدة لخضر- الوادي

أ: عبد الباسط هويدي

associo39@gmail.com

جامعة الشهيد حمدة لخضر- الوادي-

المحور الاول: المقاربات السوسيولوجية المستحدثة في الواقع العربي والعالمى
النظريات الجندرية في التنظيم

Gender theories in organization

الملخص: الجندر والمعروف بالنوع الاجتماعي الذي يملك اهمية قصوى في احداث تغيير الأوضاع الحياتية فهو يعد مفهوما نسبيا لأنه يختلف من مكان إلى آخر و من زمان إلى آخر، فهذا الموضوع يشغل مكانة بالغة الأهمية فهو يعد من أهم الموضوعات التي نالت قدرا وافيا من الاهتمام في الدراسات الاجتماعية بوجه عام والمؤسسية بوجه خاص. جاءت هذه الورقة البحثية ذات الطابع النظري لتتناول من جهة مقارنة النوع الاجتماعي من مفهوم اهمية دراسة هذا المفهوم ومن جهة اخرى المقاربة السوسيولوجية من اهم المقاربات التي تناولت قضايا المرأة بالاضافة الى الدور التنظيمي للمرأة .
الكلمات المفتاحية: الجندر، النوع الاجتماعي، الرجل، المرأة، .

Abstract:

Gender known as gender, is of paramount importance in bringing about a change in life situations. It is considered relatively understandable, because It varies from place to place and from time to time, this topic occupies a very importante position as it is one of the most important topics that have received a sufficient amount out of attention in social studies in general and institutional, studies in particular.

This paper deals with the gender approach from the concept of the importance of studying this concept on the other hand

The sociology approach is one of the most important that dealt with women's issues in addition to the organizational role of women .

Keywords : Gender ,gender, the man ,women . ,

تمهيد

ظهرت في القرن العشرين حركات نسوية تحررية في مختلف دول العالم، وكانت الدول الغربية المتقدمة هي الرائدة في هذا المجال نظرا لما تتمتع به من حرية وديمقراطية، حيث انطلقت هذه الحركات من منطلقات تدعوا فيها إلى تحسين أوضاع المرأة ومحاولة تمكينها وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل كشريك اجتماعي له دوره في المجتمع ومساهم في عملية التنمية في ظل فترة من الثقافة التمييزية ضدها والتي كانت قائمة آنذاك على النظرة الدونية، ومن خلال التطور الذي شهدته هذه الحركات بدأت بعض المفاهيم والمصطلحات الجديدة في الظهور من أبرزها الجندر أو ما يعرف بالنوع الاجتماعي الذي حظي بالاهتمام الكبير من قبل الدارسين والباحثين في هذا المجال إلى أن أصبح علما قائما بذاته له نظرياته وإيديولوجياته المستقلة.

أولا الجندر (النوع الاجتماعي)

1 مفهوم الجندر:

لغة: الجندر في المعجم الوسيط: جندر الثوب ونحوه إعادة رونقه بعد ذهابه صقله بالجندر، الكتاب ونحوه، مر القلم على ما درس منه ليتبين، الجندرة آلة خشبية تتخذ لصقل الملابس. (إبراهيم مصطفى وآخرون، ص 140)

مصطلح الجندر الإنجليزي الأصل ينحدر من أصل لاتيني Genus ومن لفظة Genre الفرنسية القديمة ومن ثم فهي تحيل إلى الجنس، النوع، العرق، نوع الجنس، الصنف، والفصل بين الذكورة والأنوثة، بيد أن المرادف الحقيقي لكلمة Gender هو النوع الاجتماعي أو الدور الاجتماعي (karen offen 2006 p291)

اصطلاحاً: يعد مفهوم الجندر من المفاهيم الحديثة التي تعددت المقاربات النظرية والدراسات الامبريقية التي حاولت جاهدا الإمام بهذا المفهوم ومنه تعددت واختلفت زوايا تعاريفه.

هو مفهوم جديد نسبيا يتعلق بتلك الخصائص الذكورية والأنثوية التي يقرها المجتمع لا العوامل البيولوجية وتختلف الإناث عن الذكور في أن لهم عمليتين أساسيين لا يمكن أن يقوم بهما الذكور وهما الحمل والرضاعة وبالتالي فان الاكتساب الاجتماعي للسلوكيات التي تشكل الذكور إلى أولاد ورجال وتشكل الإناث إلى بنات ونساء، وهي تلك التي يتعلم فيها كل من الجنسين قبولهما كسلوكيات ومواقف ومعتقدات وادوار ونشاطات مقبولة لجنسهم يتعلمون أيضا كيف يتعاملون مع الآخرين (عدنان أبو مصلح، 2014، ص 71).

نستخلص من المفهوم السابق: الجندر هو مجموعة الخصائص التي تشكل الذكور إلى أولاد ورجال وتشكل الإناث إلى بنات ونساء، وهذه الخصائص يكتسبها من خلال ما يلميه المجتمع والثقافة واللذان يفرضان بدورهما مختلف الأدوار والسلوكيات وطرق التعامل مع الآخرين للمرأة والرجل.

الجندر حسب آن أوكلي يشير إلى التقسيمات الموازية والغير متكافئة اجتماعيا للذكورة والأنوثة ومنه فالجندر عبارة عن مجموعة من السلوكيات والمفاهيم المرتبطة بالإناث والذكور يشنأها وينشرها المجتمع (عصمت محمد حوسو، 2008، ص 62)

نستخلص من المفهوم السابق: الجندر هو الصورة النمطية التي ينظر بها المجتمع للذكر والأنثى والأسلوب الذي يتوقعه منهما الراجع لأسلوب تنظيم المجتمع واختلاف توزيع الموارد والقوة بين كلا الجنسين .

الجندر هو تأويل للاختلاف بين المرأة والرجل على أساس أنهما نتاج للسيوروات التاريخية والتقسيمات والرموز الاجتماعية المسندة إلى كل جنس داخل ثقافة معينة (خلود السباعي: 2011، ص 267)

نستخلص من المفهوم السابق: الجندر هو تلك الفوارق الناتجة عن كل ما هو ثقافي واجتماعي مكتسب.

هو من خلال التعاريف السابقة

الفوارق الاجتماعية بين المرأة والرجل التي أنتجها المجتمع وحددتها الثقافة والمختلفة من مكان لآخر والتي تحدد بدورها الترتيب الاجتماعي للجنسين من خلال توزيع القوة والموارد المتاحة التي تترك الأثر البالغ في مكان العمل نظرا لهذه الفوارق الاجتماعية بين الجنسين.

2 النظريات المفسرة للجندر (النوع الاجتماعي)

عرفت النظريات الاجتماعية في العقود الأخيرة اهتماما متزايد بالجندر، فتبلورت على إثره النظريات التالية:

• النظرية البيولوجية:

تعود لهذه النظرية المحاولة الأولى في تفسير الفروقات الجندرية العامة ينطلق أصحابها من فكرة أساسية مفادها أن التكوين البيولوجي هو المسؤول عن الفروقات الفطرية في سلوك الرجال والنساء مثل الهرمونات والكروموزومات وحجم الدماغ والمؤثرات الجينية، ويضيف هؤلاء أنه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات في جميع الثقافات مما يعني أن ثمة عوامل طبيعية تؤدي إلى اللامساواة بين الجنسين في جميع المجتمعات تقريبا وذلك يعني أن الرجال بحكم تركيبهم البيولوجي يتفوقون عن النساء في نزعتهم العدوانية، ومن ثم يتم النظر إلى المرأة كجسد ذو بنية فيزيولوجية هشّة، غير قادرة على مقاومة الجسم الذكوري في مختلف المجالات خاصة المرتبطة منها بالعمال الشاقة، بل أن بنيتها الفيزيولوجية تخول لها الارتباط بالجانب العاطفي خاصة المرتبط منه بتربية الأطفال والعناية بهم، لتكون بذلك الفروق البيولوجية حسب هذه النظرية أساسا لتشكيل الهوية الجنسانية ومن هنا فالنظرية البيولوجية في مقارنة النوع ترجع أصل الفروق بين الجنسين إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث. (رشيد لبيض، 2020 ص 42)

• النظرية الجدلية التاريخية:

أكدت هذه النظرية على أنه لا يوجد اختلاف أو تمييز في الأدوار بين المرأة والرجل في العصور القديمة وقد أولت أهمية كبرى لدور المرأة في الإنتاج الذي ترتب عنه أهمية اقتصادية للمرأة في المجتمع مما حولتها الحصول على مكانة سياسية واجتماعية موازية لمكانة الرجل بينما تغير الوضع في ظل النظام الإقطاعي الذي اثار على مكانة المرأة بسبب سيادة قيم القوة في المجتمع نتيجة الحروب التي كانت تتطلب قوة الرجل، ففقدت حقوقها في تملك الإقطاعيات، وأدى ذلك إلى بروز مظاهر التمايز بين الرجل والمرأة. فبحسب التفسير المادي التاريخي فإن تغير مكانة المرأة واضطهادها هو وليد الملكية الخاصة وظهور الطبقة في المجتمع نتيجة بروز طبقة برجوازية الرأسمالية وحسب ما وصفه هربرت سبنسر في كتابه علم الاجتماع حيث قال: إن أوروبا حتى القرن الحادي عشر ميلادي كانت تعطي الزوج الحق في أن يبيع زوجته فجعلت حق الزوج قاصرا على الإعارة والإجازة وما دونها. كما يرى أنصار هذه النظرية أن تاريخ اضطهاد هذه المرأة تزامن مع الاضطهاد الطبقي، حيث أن توزيع المسؤوليات بين الرجل والمرأة ارتبط بنظام تقسيم العمل الذي نتج عن الصراع الطبقي وانتشار الملكية الفردية والاتجاه نحو الاستقلالية الذي نتج عنه تحديد دور المرأة في الأعمال المنزلية وجعلها أداة لخدمة الرجل. فالمادية التاريخية ترى أن دور المرأة في التنمية الاقتصادية يتحدد من خلال ما تؤديه من عمل في مرحلة تاريخية معينة في ظل نظام اقتصادي محدد (لطيفة مناد، 2019 ص 93، 94).

• النظرية الوظيفية:

تعتبر النظرية الوظيفية المجتمع نسق من الأجزاء المترابطة فيما بينها والتي تعمل كنسق ومنظومة واحدة، من اجل خلق الاستقرار والتوازن للنسق العام وبالتالي تحقيق التكامل الاجتماعي، ومن ثم فإن الوظيفية كخطاب ينظر إلى أن الاختلافات الجنسية تسهم في التكامل والتضامن الاجتماعيين.

ويعمل أصحاب هذا الاتجاه إلى الاعتقاد أن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس بيولوجي. فالرجال والنساء يقومون بالوظائف التي يصلحون لها بيولوجيا، ومن هنا يرى الوظيفي جورج ميردوك بان العمل البيتي خاص بالنساء، أما العمل الإنتاجي فهو خاص بالرجال، ويعتبر أن تقسيم العمل بين الجنسين هو نتيجة منطقية لتنظيم المجتمع أكثر مما هو مرتبط بالبرمجة البيولوجية، في حين اعتبر تالكوت بارسونز أن العائلة المستقرة تدعم أطفالها من اجل ضمان تنشئة اجتماعية ناجحة لهؤلاء الأطفال.

وهذه العائلات المستقرة هي التي يقسم فيها العمل بين الجنسين بطريقة واضحة بحيث تؤدي الإناث أدوارا تعبيرية توفر العناية والأمن للأطفال وتقدم لهم الدعم العاطفي، أما الرجل فيقوم بادوار الإنتاج وإعالة الأسرة ماديا بالعمل الخارجي الذي يتعرض فيه لصعوبات ومشاكل تكون فيها النزعة التعبيرية الأنثوية بمثابة المهدئ الذي يفرج عن الرجل ويخلق راحته السيكولوجية والبيولوجية

وهذا في نظره تقسيم تكاملي للعمل يؤدي للاستقرار الميكروسوسيوولوجي كنسق فرعي، والذي هو أساس الاستقرار الماكرو سوسيوولوجي أو النسق العام (معن خليل العمر، 2015، ص 270).

● النظرية الاقتصادية الحديثة:

على الرغم من تطرق خبراء الاقتصاد إلى مسائل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة منذ أوائل القرن الماضي إلا أن النوع الاجتماعي بحد ذاته لم يستخدم كفتحة للتحليل، فالمعالجات المبكرة نسبياً لمشاركة النساء في القوة العاملة والتميز بين أجور الرجال والنساء اعتمدت على ديناميكية سوق يعمل على أساس الرجال والنساء بدلاً من الدور الذي يلعبه النوع الاجتماعي في طريقة عمل السوق الأساسية.

في ستينات القرن الماضي طرح بيكر مع مجموعة من الخبراء في إطار نظرية رأس المال البشري مفهوم اقتصاد الأسر المعيشية الجديد الذي طبق للمرة الأولى مناهج نماذج السوق في تصنيف وتحليل إنتاج الأسر المعيشية وسلوك تخصيص الوقت، وقد استخدمت هذه الأدوات الجديدة لتوضيح مسألة تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي وسلوك أفراد الأسرة المعيشية والفوارق بين الذكور والإناث في هذا الخصوص، وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تم تطبيق هذه المفاهيم في تحليل التمييز القائم في أسواق العمل ونماذج التفاوض في الأسر المعيشية والتي سمحت بإدماج أبعاد القوة والصراع في صنع القرار داخل الأسرة.

حدث تطور مهم في مقاربات النظر في علاقات المرأة بالنشاط الاقتصادي، فبعد النظر للمرأة في ضوء اقتراب المرأة المعالة اقتصادياً حيث تعتمد بالكلية على الرجل شأنها في ذلك شأن الأطفال في المنزل، فرضت الظروف السياسية لا سيما مع خروج الرجال للحروب بأعداد كبيرة أن يتطور النظر إلى المرأة ليكون في ضوء اقتراب المرأة المعيلة والذي يجعل المرأة نائب عن الرجل الغائب، ومع إثبات المرأة قدرتها على مشاركة الرجل في النشاط الاقتصادي ظهر اقتراب آخر يهدف لإعطاء المرأة مساحة أكبر من الحركة خارج نطاق الوظائف الاقتصادية التقليدية وغير المقيمة رسمياً وهو اقتراب النهوض بالمرأة اقتصادياً؛ غير أن هذا الاقتراب خلق تمييزاً اصطناعياً يعطي للمرأة حقوقاً تخل بمبدأ المساواة دون أن يترتب عليها نفس القدر من الالتزامات، ومن هنا ظهر اقتراب آخر يركز على النهوض بالمرأة بوصفها فاعلاً اقتصادياً يتحمل من الأعباء ما يوازي أعباء الرجل. حيث اعتبرت هذه النظرية أن للمرأة دور ومكانة كبيرة في التنمية يستوجب استغلالها والاستفادة منها كمورد بشري له طاقاته، حيث تم توزيع جديد للأدوار والوظائف للأفراد في المجتمع، مما فتح المجال أمام المرأة للخروج للتعليم والتكوين وزيادة فرصها في العمل الذي غيّر من مكانتها الاجتماعية والمادية (لطيفة مناد، 2019، ص 95).

● نظرية النوع الاجتماعي:

تهدف هذه النظرية إلى إدماج النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، خاصة المجال الاقتصادي والمشاركة الاقتصادية، والمساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق.

انتشرت في التسعينات مقاربة النوع الاجتماعي وعرفت في حينها بالمقاربة الجندرية، حيث انطلقت من أن مفهوم النوع الاجتماعي انطلق من أن التمييز الحاصل بين الجنسين قائم على تقسيم الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة راسخ في الأذهان ومبني على توزيع اجتماعي ثقافي للأدوار الاجتماعية أما الأدوار الموزعة جندرياً فهي مترافقة وصور نمطية عن الرجل والمرأة، وهذه الصور مركبة ثقافياً في حقبات تاريخية متلاحقة ويجري تلقين هذه الصور النمطية للأجيال الجديدة من الفتيات والفتيان كنماذج مرجعية للتقيد بما يهدف التكيف الاجتماعي، هذا التلقين من شأنه الإيحاء بأن توزيع الأدوار بين الجنسين طبيعي، أي أنه مرتبط بالاختلاف البيولوجي الطبيعي بين الجنسين بينما توزيع الأدوار الاجتماعية هو شأن اجتماعي تاريخي محض وهو مرتبط بالمعطيات الثقافية المتناقلة بين الأجيال في المجتمع الواحد، والتي هي محكومة بسنة التطور كما هو الحال بالنسبة لسائر المعطيات الاجتماعية الثقافية.

انطلقت المقاربة الجندرية أو مقارنة النوع الاجتماعي على خطين الخط الأول في مجال التحليل الاجتماعي حاول الأبحاث الاجتماعية من خلاله رصد أشكال التمييز الحاصل بين الرجل والمرأة في كل المجالات وتحليلها انطلاقاً من الفوارق البيولوجية التي لا صلة لها بالأدوار الاجتماعية المذكورة، أما الخط الثاني فهو مجال التنمية نفسه، حيث ضاعفت منظمات المجتمع المدني لا سيما المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان جهودها لرفع أشكال التمييز بين الجنسين وردم الفجوة التي تراكمت تاريخياً في هذا المجال على الصعيد العملي والثقافي والاجتماعي والسياسي، وهذان الخطان ترافقا مع ميدانين جديدين ثم اعتمادهما في الأبحاث وفي الأنشطة الميدانية على السواء هما:

إدماج النوع الاجتماعي في المقاربات ومن ثم في السياسات كافة.

العمل في مجال تمكين المرأة مباشرة لتسهيل مشاركتها المباشرة في رسم السياسات وتنفيذها في كل الميادين. (معن خليل العمر، 2015، ص 291).

● النظريات النسوية:

تتباين الاتجاهات النسوية فيما يتعلق بتحليلها لوضع المرأة ومكانتها في المجتمع. وتختلف في درجة تركيزها واهتمامها بقضايا الجندر ولكنها تجمع وتستند إلى المرأة بشكل عام تعاني من تمييز يرجع للبناء الاجتماعي والمؤسسي والثقافي، بمنح الرجل القوة والمكانة والسلطة ويحرم المرأة الكثير من الحقوق، تعتبر النسوية حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية والتاريخية، وقد حظيت أهدافها بتأييد في شتى أنحاء العالم.

للنسوية العديد من النظريات المختلفة والتي قامت برصد مظاهر التفاوتات المختلفة بين الرجل والمرأة في المجتمعات البشرية، وبشكل خاص أوضاع المرأة في العالم الغربي، حيث إن معظم النظريات ظهرت في العالم الغربي منذ الثورة الصناعية وحتى الوقت الحالي، وتشتمل هذه الاتجاهات على عدة نظريات، من أهمها النظرية الليبرالية، الماركسية، الراديكالية، وركزت مضمونها على قيم الحرية، والمساواة والعدالة وعدم الاضطهاد الطبقي.

لتفسير الاتجاهات النسوية لابد من تحليل التيارات الفكرية النسوية التي شكلت النظريات الأشهر تاريخياً، وهي كالاتي: (فرانيس بارتكوفيسكي، 2010، ص ص 95 97)

● النظرية النسوية الليبرالية:

تقوم هذه النظرية على فرضية أن جميع الناس قد خلقوا متساويين، ولا ينبغي حرمانه من المساواة بسبب نوع الجنس، والاتجاه النسوي الليبرالي يركز على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالإيمان بالعقلانية والإيمان بان المرأة والرجل يتمتعان بنفس القدرات العقلية، والإيمان بان التعليم وسيلة لتغيير وتحويل المجتمع نحو الأفضل، والإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية وبناء عليه فإنه ما دام الرجال والنساء متساويين من حيث طبيعة الوجود فإن حقوق الرجال ينبغي أن تشمل النساء أيضاً.

وبصفة عامة يمكن القول بان النسوية الليبرالية تسعى لتحقيق مجتمع يقوم على المساواة ويحترم حق كل فرد في توظيف إمكانياته وقدراته وطاقاته ويعتبر هذا الاتجاه أقدم الاتجاهات النسوية التاريخية، وقد تضمن مساحة كبيرة لمناقشة جدية المرأة سواء في ارتباطها بالأسرة وفي تحررها من الأسرة تماماً، وقد تمثل ذلك في المطالبة والمناداة بالحقوق المدنية والسياسية في إطار مجتمع يقوم على منح الذكور المزيد من الحرية والديمقراطية وحرمان الإناث الكثير من تلك الحقوق.

● النظرية النسوية الاشتراكية:

لم ترفض النسوية الاشتراكية القضايا التي تبنتها النسوية الليبرالية، والخاصة بالحرية والمساواة، ولكنها اعترضت على تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعياً عن حياتهم ككائنات اجتماعية ويدركون فقط بوصفهم أفراد مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية.

ترتكز هذه النظرية بشكل رئيسي على أنواع الظلم الذي تتعرض له النساء، بالنظر إلى أمرين أساسيين: أولهما، اعتماد النساء على الرجال، والثاني استغلال النساء كمصدر رخيص ضمن قوة العمل الرأسمالية، وتناقش النظرية الظلم الذي تعاني منه المرأة بسبب هذا الاستغلال والممتد لاستغلالها من قبل الأسرة أيضا كونها ابنة أو زوجة أو غير ذلك، ومن خلال حصولها على وظائف متدنية، تحصل بالتالي على اجر متدني كالرجال الفقراء الذين لا يتحصلون على دخل يتناسب مع ما يقومون به من أعمال.

• النظرية النسوية الراديكالية:

ظهرت هذه النظرية خلال الفترة ما بين نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، حين أدركت الحركة النسوية مدى الظلم والقهر الاجتماعي الذي تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من الرجال. ويطالب هذا الاتجاه بالنظر للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل، بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل إحدى الأولويات السامية، وبالتالي لا بد من المطالبة بخضوع واستسلام الرجل للمرأة، بل واستبعاد الرجال جميعا من عالم النساء.

وكان من نتائج هذا ظهور الحركة النسوية الأمريكية من جديد كحركة مضادة لمناهضة السلطة الأبوية للرجال وعزلهن عن سوق العمل، كما قام الأشخاص الذين يتبنون الاتجاهات الراديكالية المعاصرة بالنظر إلى التمييز الجنسي باعتباره أمرا موجودا في المجتمع الأبوي.

أما الخط الفكري الذي ضمه هذا الاتجاه، وحظي بقبول واسع النطاق عند كل من الاشتراكيين والليبراليين فهو يعتبر إن التكوين البيولوجي للمرأة ليس عيبا في حد ذاته، وإنما بقدر ما تضيفه التقاليد والثقافة والمجتمع عليه، الأبوية تصف كل ما هو أنثوي بأنه متدن في مقابل كل ما هو ذكوري، فعملية التلقيح تفوق عملية الحمل، ومن ثم فإن دور الأم الذي تصطبغ به المرأة ثقافيا يجعلها مخلوقا متدنيا، وقد اتخذ هذا الاتجاه منطلقا له من مقولة سيمون دي بوفوار "إن المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة".

3) الجندر عند الغرب و العرب

انتشر مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي بشكل كبير عقب مؤتمر بكين سنة 1995، فأصبح يتردد كثيرا في مجال العلوم الاجتماعية وفي أوساط التنمية، وعرف اهتماما كبيرا من قبل علماء الاجتماع، الذين اهتموا بدراسة النوع الاجتماعي وبمضايقات ومشكلاته وكل ما دار حوله من جدل نتيجة ربطه بمعتقداته وإيديولوجيات مختلفة لكل مجتمع.

واقتصرت دراسات الجندر في بداية ظهوره على دراسة الأسس الاجتماعية للفروق بين الرجال والنساء، ثم تطورت بعد ذلك ولم تعد تقتصر على دراسة الهوية الفردية والشخصية للأفراد بل أصبحت تهتم بالمثل والصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة، واهتمت بتقسيم العمل في المؤسسات والتنظيمات على أساس النوع الاجتماعي، كما تحول الاهتمام في السنوات الأخيرة إلى التشكيلات المتغيرة للنوع على المستوى الثقافي.

كما اهتمت الدراسات في سنوات السبعينيات بتحليل العلاقة بين الرجل والمرأة، وتعتبر آن أواكلي وزملائها أول من استخدم مفهوم الجندر لوصف الخصائص المكونة اجتماعيا، في مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا لدى الرجال والنساء، ليزيد استخدام هذا المفهوم بعد المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة حول المرأة وحقوقها والقضاء على مختلف أشكال التمييز ضدها في العالم بهدف إدماجها كشريك فعال في التنمية. (لطيفة مناد، 2019، ص ص 85 86)

4) دراسات النوع الاجتماعي (الجندر) في الغرب:

بدأ تطور مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي في الغرب من خلال الحركات النسوية التي ناضلت من أجل الحصول على المساواة والقضاء على كافة أشكال التمييز، فمر هذا المفهوم بعدة مراحل بدأت من مرحلة المناادة بالدور الكبير الذي تقوم به المرأة لمساندة الرجل خلال فترة خضوعها لسيطرته في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لتنتقل إلى مرحلة التصدي والمعارضة، التي طالبت بضرورة مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة منها المشاركة في العمل إلى جانب الرجل، وهذا ما نادى به حركات نسوية ظهرت في

نيويورك سنة 1948، لتظهر بعدها حركات نسوية اجتماعية وفكرية مهيكلة تطالب بتحرير المرأة من الاضطهاد ومنحها جميع حقوقها المدنية الاجتماعية وفرض المساواة مع الرجل في جميع الحقوق والواجبات.

إن الاهتمام العلمي بمفهوم النوع الاجتماعي كمفهوم إجرائي وكأداة لتحليل الواقع الاجتماعي لم يتبلور بشكل بارز إلا مع العقدين الأخيرين من الألفية الثانية، ظهر مفهوم النوع قبل هذه الفترة، فإن استخدامه على نطاق واسع قد شاع تحديدا عقب مؤتمر بيكين سنة 1995، حيث تجاوز استعماله منذ ذلك التاريخ حدود ساحات العلوم الإنسانية والاجتماعية نحو مجالات التنمية وحقوقها المختلفة. (شيرين ماجد صوافطة 2017، ص 25، 26)

ويمكن عموما القول، أن المفهوم ظهر في بداياته لدى النسويات الأمريكيات، اللائي أردن من خلاله لفت نظر المختصين إلى معطى البعد الاجتماعي في محصلة الفوارق بين الجنسين، وكان استعمال لفظ الجندر من قبلهن إشهارا لرفض التحديد البيولوجي الضمني، الذي يتخفى وراء العبارات الجنس أو الفوارق بين الجنسين، وهو بذلك تأكيد على أهمية الطابع العلائقي الكامن منذ البداية وراء بناء هوية كل من الرجل والمرأة وتشكيلها، كما يمكن اعتباره في نفس الوقت ثورة هادئة ضد الدراسات السنوية التي كانت تقتصر على دراسة المرأة بشكل منفصل ومنكفئ عليها، دون النظر لها في ضوء ما يجمعها من علاقات وروابط بالجنس الآخر (شيرين ماجد صوافطة، 2017، ص 27-31)

كما يعد مقال كانديس ويست ودون زيرمان "فعل النوع الاجتماعي" المنشور عام 1987م من أهم الأعمال التي تناولت مفهوم الجندر بالتحليل، وخلص إلى أن النوع الاجتماعي ليس صفة شخصية أو سمة يحملها الإنسان بل هو فعل يقوم به الإنسان عن وعي تام وعن إدراك مسبق لما يعد سلوكا أنثويا أو ذكوريا مقبولا، إلا أن ما يعد سلوكا مقبولا يختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر وهذا يعني بالضرورة أن الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالأنوثة والذكورة هي من إفراز المجتمع والثقافة وليست طبيعة ولذلك فهي ليست أبدية (ابتسام الكتيبي وآخرون 2010، ص 32)

وقد اعتبر الجندر امتدادا وتجاوزا لمقولة أدوار الجنس التي قامت بتطويرها مارغريت ميد وبعض رواد المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع من أمثال تالكوت بارسونز. وتمثل الإسهام الأبرز لمقولة أدوار الجنس في نزعتها للرداء الطبيعي الذي تلحفت به إلى حدود تلك الفترة الهوية المرتبطة بالجنس، وتبناها مدى تلازم تعريفات المذكر والمؤنث بالأنساق الثقافية وبالروابط الاجتماعية.

ولكن رغم ذلك كان من المهم في نظر الكثير من الدارسين تجاوز رؤية تلك المقولة لوظيفة العلاقات بين الجنسين، والتي كانت تحيل بشكل غير مجد لعلاقات الهيمنة وعدم التكافؤ، وتشير إلى مسارات إعادة إنتاجها عبر قنوات التنشئة الاجتماعية وقنوات قبولية الشخصية منذ مراحل نموها المبكر، دون أن تتمكن من فرص أخرى لإعادة التفكير في ظروف تغيير تلك التنشئة، أو إعادة تعريف تلك الأدوار، وهو ما استوجب ظهور مفهوم النوع الاجتماعي كمفهوم حاول استيعاب المسارات المرتبطة بالروابط بين الجنسين ومختلف ما ينجم عنها من هويات متطورة وقابلة للتغيير.

حاولت مارغريت ميد تطوير أطروحة أساسية سوف يكون لها اثر عميق في تبلور مفهوم الجندر فيما بعد، وهي مسألة التمييز بين الطبيعي والثقافي، التي أرادت ميد عبرها تبيان حجم الفرق بين ما هو بيولوجي وفطري وبالتالي بين ما هو مشترك بين الناس وبين ما هو مكتسب في الوجود الاجتماعي، والذي يمثل محور اختلاف المجتمعات والثقافات، وارتبطت الاهتمامات الأنثروبولوجية لمرغريت ميد في هذا السياق بنضالها في صفوف الحركة النسوية الأمريكية، وهو ما سوف يوجه بقدر كبير مجمل دراساتها الحقلية المنجزة في منتصف الثلاثينات في أماكن مختلفة من العالم، والتي أصرت من خلالها على اختبار أطروحتها الشهيرة التي نفت ضمنها وجود ميول طبيعية في السلوك البشري، ذاهبة إلى رد السلوك حتى ذلك المرتبط بالعلاقة بين الجنسين إلى أسباب ثقافية (عائشة التايب، 2011، ص 86)

ويقول تيرل كارلر إنه رغم أن لفظ جندر يستخدم أحيانا ليعني جنس الإنسان، وأحيانا أخرى كمرادف لكلمة امرأة، فهو في الحقيقة مفهوم ما زال يكتنفه الكثير من الغموض، ولكن يمكن القول إن مفهوم النوع الاجتماعي، يعبر عن تحول الذكورة والأنوثة والعلاقة بين الجنسين إلى علاقات قوة المجتمع. ويقول كارفر إن مفهوم النوع الاجتماعي يعبر عن ظاهرة اجتماعية لها أبعاد سياسية فهو يتناول كيف تتحدد الذكورة والأنوثة، والعلاقة بينهما، ووضع الأفراد ودورهم في المجتمع وهو بذلك ينتقل بما هو شخصي إلى ما هو عام وإشكالي. والنوع الاجتماعي هو أحد العوامل التي تحدد مراكز الفرد في المجتمع، أما جوديث لوربر فإنها تقول بأن لفظ النوع الاجتماعي هو نفسه ما كان يسمى بأدوار الجنسين، ولكن يختلف هذا الأخير كثيرا عن منظور النوع الاجتماعي في أنه يركز في تحليله على التصرفات والسمات الشخصية، ويقوم على الفرضية التي تقول إن الأطفال يتعلمون منذ مراحل مبكرة من الأسرة والمدرسة والإعلام التصرفات والأدوار التي تنقسم إلى ذكورية أو أنثوية، وهذا ما يشكل الهوية وأنماط التصرف لديهم عند الكبر كنساء ورجال. أما النوع الاجتماعي فهو مؤسسة اجتماعية قائمة بمحد ذاته.

أما النسوية هي حركة ظهرت في القرن التاسع عشر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل للتمييز الكبير في الوضع القانوني بين الرجال والنساء في البلدان الغربية الصناعية، وتطورت هذه الحركة من مجرد حركة تطالب بالمساواة بين النساء والرجال أمام القانون إلى نظرية سياسية مبنية على مبادئ الفلسفة الليبرالية، والتي تنص على وجوب تساوي كل المواطنين أمام القانون إلى نظرية سياسية مبنية على مبادئ الفلسفة الليبرالية، والتي تنص على وجوب تساوي كل المواطنين أمام القانون بغض النظر عن العرق أو الاثنية أو الديانة، أو الجنس، وتسمى هذه الحقبة من تاريخ النسوية بالموجة الثانية للنسوية، ولكن الهدف الرئيسي من هذه الحركة لم يتحقق إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأ ما يعرف بالموجة الثانية للنسوية، والتي ظهرت في عام 1949 مع نشر كتاب الجنس الثاني للمفكرة الفرنسية الشهيرة سيمون ديوفوار، والذي يعده البعض أول إشارة إلى مضمون النوع الاجتماعي (ابتسام الكتيبي وآخرون، 2010، ص 33 34)

فانشغلت الموجة النسوية الأولى والتي ظهرت من اجل رفض عدم المساواة الاجتماعية والقانونية، التي كانت تعاني منها المرأة في القرن 19 في أوروبا، بقضايا التعليم والتوظيف. حيث انصبت مطالبهن على زيادة فرص الالتحاق بالوظائف العليا في المجتمع وإقرار حق المرأة في الملكية الخاصة إلى جانب بعض التعديلات القانونية الأخرى التي أدخلت على حقوق حضانة الأطفال وحق الاقتراع (احمد عمرو، 2013 ص 143)

بينما أشارت الموجة الثانية الممتدة بين 1960 حتى نهاية القرن العشرين، إلى نشاطات الحركة النسوية التي بدأت تأخذ الطابع العالمي في الدفاع عن قضايا المرأة، فتجاوزت مطلب المساواة إلى مطالب التحرر من القمع بكل أشكاله السياسية والاجتماعية، ثم انقسمت الحركة النسوية في هذه الموجة إلى تيارات ومناهج متعددة، أشهرها الحركات النسوية الأربع الآتية: (انطوني غيدنز، 2005، ص 196)

1-النسوية الليبرالية: يعزو هذا الاتجاه التفاوت بين الجنسين إلى التوجهات والمواقف الاجتماعية والثقافية، فإن أنصار هذا الاتجاه لا ينظرون إلى إخضاع المرأة باعتباره نسق أو بنية اجتماعية ضخمة فهم يلفتون الانتباه إلى عدد كبير من العوامل المنفصلة التي تسهم في خلق التفاوت بين الرجال والنساء فإنهم يركزون جهودهم على إيجاد وحماية الفرص المتكافئة للنساء عبر التشريعات والوسائل الديمقراطية الأخرى، ويؤيد هؤلاء إصدار مثل هذه التشريعات مثل قوانين المساواة في الأجر والقوانين الأخرى المناهضة للتمييز ضد النساء والقوانين الأخرى التي تجعل للنساء والرجال حقوقا متساوية أمام القانون.

ينتسب هذا التيار إلى خط الثورة الفرنسية وامتداداته الفكرية، ويستند إلى مبادئ المساواة والحرية للمطالبة بحقوق للمرأة مساوية لحقوق الرجل في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، ويتميز هذا التيار بإيمانه بقدرته النظام الرأسمالي على ملامسة

الكامل والتكيف مع المتغيرات، ويعمل المنتمون إليه من أجل أن يوفر النظام القائم نفس الفرص والحقوق للنساء والرجال، من خلال التركيز على التربية وتغيير القوانين المميزة بين الجنسين وتكوين لوبيات الضغط وتغيير لذهنيات على المدى البعيد.

فالنسوية الليبرالية ناقشت سياسات التفرقة الجندرية الرسمية وغير الرسمية في مجال العمل وتوزيع الموارد الاقتصادية، وفي الأسرة وأرجعت عدم المساواة إلى وضع كل من الرجل والمرأة في المنظومة الاجتماعية. وهذا يعني ان غياب المساواة هيكلي وليس نابعا من صفات شخصية أو خيارات الأفراد بل هو جزء من الهيكل الاجتماعي المحلي والعالمي، ولتصحيح هذا الوضع لا بد من تبني سياسات هيكلية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين أي التوازن النوعي.

2- النسوية الراديكالية: تنطلق هذه الحركة من الاعتقاد بأن الرجال هم المسؤولون عن استغلال النساء وهم المنتفعون في الوقت نفسه من هذا الوضع من هنا فان الهيمنة النظامية المنهجية للذكور على الإناث في المجتمع هي من القضايا المحورية لهذه المدرسة النسوية، وتركز على العائلة باعتبارها المنبع الأول لقمع المرأة في المجتمع ويضيف هؤلاء أن الرجال يستغلون النساء بالاعتماد على ما يقدمونه من أعمال بيتية ومنزلية بينما يمكنون عليهن وبحولون يبنهن وبين الوصول غالى مواقع السلطة والتأثير في المجتمع.

فالنسوية الراديكالية ترى بأن اللامساواة حسب الجنس أهم أسبابه هو الهيمنة الذكورية وسيطرة القيم الذكورية على الثقافات الغربية، فخلال الثمانينات طورت مفهوم الإيديولوجية الجندر الذي يقوم على فكرة أن غياب المساواة بين الرجل والمرأة له جذور في الدين والعلم والنظم القانونية، وذلك ما يكرسه مختلف مؤسسات المجتمع كالأسرة من خلال تنشئتها الاجتماعية والمدرسة من خلال برامجها التعليمية ووسائل الإعلام من خلال برامجها التعليمية التي تسعى كلها إلى تعزيز هيمنة الرجل على حساب المساواة النوعية، ولذلك رأت هذه الحركة أن مسألة التوازن لن تكون مجدية، إنما يجب تغيير نظرتها وذلك من خلال دراسة مشكلات العالم من منظور مختلف يكون مبني على تجارب وخبرات لنساء حققنا نجاحا واقعا ليكون بذلك حجتهم في المطالبة بفرض مساواتهم الجندرية.

3- النسوية الماركسية: تتفق النسوية الماركسية مع النسوية الراديكالية في أن اللامساواة الجندرية موجودة في بنية المجتمع، ولكن تختلف الراديكالية التي تركز على الجنسانية، عن الماركسية التي تركز في طرحها على التمييز الطبقي، وتقسيم العمل حسب النوع، فالنسوية الماركسية ترى أن هذا التقسيم ينتج تمايز نوعي من خلال مؤسستين اجتماعيتين متوازيتين هما العائلة والاقتصاد فكلتاها تقوم على استغلال المرأة بصفته ربة بيت تعمل بدون أجر وكعاملة بأجر متدني مقارنة بالرجل.

يعتبر نسويو هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة، فنقل الملكية بالإرث سبب مؤسس للعلاقات غير المتوازنة وتوزيعا للمهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي، وقد شيدت الرأسمالية نظاما للعمل يميز بين المجالين الخاص والعام فالرجل العمل المنتج والمدفوع، وللمرأة الأعمال المنزلية المجانية غير المصنفة ضمن الإنتاج، واسندوا إلى اعتبار أنجز ان قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي، ويرى أتباع هذا التيار إن إعادة انخراط النساء في سوق العمل لمشاركتهن في الصراع الطبقي سيؤدي إلى قلب النظام الرأسمالي وإزالة الطبقات.

4- النسوية الاشتراكية: تعتمد هذه النظرية على مبدأ أن المجتمع يتضمن بنيتان مسيطرتان هما النظام الرأسمالي والنظام الأبوي، كشكلان متميزان للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية، ويجب تحديد كل منهما على حدا، ومحاربة كل منهما بأدوات مختلفة، وكلا النظامين يستغل النساء ويضطهدن، وطالبت هذه النظرية بحرية الإنجاب، والمسؤولية الوالدية المشتركة، وتطوير مختلف أشكال المشاركة بالإنتاج الاجتماعي، وتقوم العمل المنزلي اقتصاديا، والانتباه إلى الخصوصية المعرفية النسائية، وإعادة كتابة التاريخ وتقييم مساهمة النساء في صنع الحضارة، وربط الخاص بالعام.

ونتيجة للجهود التي قامت بها الحركات النسوية عبر مختلف أشكال نضالها من اجل النهوض بالمرأة التي كانت تعاني الاضطهاد والتهميش في المجتمع على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية، فقد كان لهذه الحركات النسوية الفضل في توجيه

الباحثين والمفكرين نحو قضايا المرأة ومختلف الموضوعات المتعلقة بها والذي نتج عنه الاعتراف بحقوق المرأة واكتسابها شرعية فكرية فتحت لها المجال فيما بعد لطرح قضاياها المتعلقة بمكانتها ودورها، لتظهر بعد ذلك دراسات أكاديمية حول المرأة ثم النوع الاجتماعي، واستندت كل دراسة على منطلقات وعقائد اختلفت من مدرسة نسوية إلى أخرى.

5 دراسات النوع الاجتماعي (الجنادر) في العالم العربي:

يعود الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة في الوطن العربي إلى العديد من المفكرين منهم رفاة الطهطاوي ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وقاسم أمين، ومن النساء نجد هند نوفل التي أصدرت جريدة الفتاة عام 1982 في الإسكندرية للدفاع عن حقوق النساء والتعبير عن آرائهن، فعلى الرغم من اختلاف اتجاهاتهم إلا أنهم أجمعوا على ضرورة المساواة وضمان حق المرأة في التعليم والعمل، وطالبوا بأن تعطى المرأة كل حقوقها التي كفلها لها الإسلام.

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين استخداما متزايدا لمصطلح النوع الاجتماعي من قبل بعض الأكاديميين والأكاديميات والمفكرات النسائيات العربيات في العديد من البلدان العربية، كأداة تحليلية وتطبيقية مهمة في فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسات العامة والعلوم السياسية والتاريخ والأدب وغيرها من المجالات البحثية والتنموية.

كما ساهم مؤتمر القاهرة للسكان الذي عقد سنة 1994 في زيادة انتشار مفهوم النوع الاجتماعي في المجتمعات العربية، والذي دعا إلى القضاء على كل أشكال التفرقة واللامساواة بين الجنسين، ثم ظهر بشكل أكبر من خلال وثيقة مؤتمر بيكين الذي انعقد سنة 1995 والذي طرح فيه مفهوم النوع الاجتماعي بكثرة، مما دفع بالباحثين إلى الاهتمام بدراسته والتوسع في فهم قضاياها (مي الدباغ وأسماء رمضان ، 2013، ص 119)

تنقسم الدراسات العربية الخاصة بالنوع الاجتماعي إلى نوعين، فالأول خاص بكتابات أصولها عربية مسلمة، ولكنها دراسات تبعد عن أي مرجعية دينية، بل تتمرد في بعض كتاباتها على المرجعيات الدينية، مثل نوال السعداوي وفاطمة المرينسي التي من خلال كتابها ما وراء الحجاب تسعى إلى كشف المنطق الذكوري في النصوص الدينية ويستشعر القارئ إحساسها بالظلم والقهر والرغبة في التمرد على الثقافة الإسلامية، ولكن تخفي حدة هذه المشاعر السلبية في كتابها الحريم السياسي وتبحث عن معان جديدة في النصوص الدينية، لتلقي ضوء جديدا على علاقات النوع الاجتماعي في الثقافة الإسلامية، أما النوع الاجتماعي، الذي ينطلق من مرجعية دينية فيما يعرف بالنسوية الإسلامية تركز هؤلاء الباحثات على دراسة النصوص الدينية وتحليلها ومراجعتها من أجل إعادة صياغة منظور النوع الاجتماعي بحيث يمتاز بالتقدمية والأصالة الثقافية والتصدي للإحكام الفقهية التي يثور الشك حول صحتها، منها إسهامات فريدة بناني وعزيزة الحبري وزينب رضوان يشتركن في إعادة النظر في قضايا النوع الاجتماعي في ضوء شروح وتفسيرات مستنيرة للنصوص والفقهية ويطالبن بتطوير الأحكام لكي تتماشى مع ظروف العصر ومتطلباتها (مي الدباغ وأسماء رمضان ، ص 119)

ويمكن تمييز أربع مراحل لتطور الحراك النسوي في العالم العربي: (مي الدباغ وأسماء رمضان: ، ص 121)

المرحلة الأولى: برزت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت هذه المرحلة ثمرة لعدة كتابات لرواد النهضة العربية، الذين اهتموا بقضايا المرأة العربية والمناداة بمجموعة من المطالب والحقوق الاجتماعية لها، كالتعليم والعمل، وتزامنت هذه الفترة كذلك مع انطلاق حركات تأسيسية للجمعيات النسائية، وتأسيس الاتحاد النسائي المصري عام 1923 بالقاهرة برئاسة هدى الشعراوي.

المرحلة الثانية: شهدت هذه المرحلة تطورا نسبيا في أوضاع المرأة العربية، استجابة لبعض مطالب الحركات السابقة كحقهن في التعليم والعمل، وخلال هذه المرحلة توسع الحراك النسوي ليشمل مختلف الدول العربية وتطور مضمون المطالب نحو المشاركة المنظمة في الأحزاب السياسية وحركات التحرر الوطني، فيمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة المحطة المفصلية في تاريخ تركيز الفعل النسائي المنظم

ذي الأهداف والغايات المجتمعية المغايرة، إضافة إلى ما راكمته النساء العربيات من تجارب عبر انخراطهن الفاعل في حركة مقاومة الاستعمار، وما اكتسبته عبر ذلك من قدرة على الانتظام وممارسة التحرك والمواجهات الميدانية، كان له بالغ الأثر في بلورة وعي جمعي منفلت من قبضة الأسرة والعشيرة، وهو ما سوف يؤهلهن لمزيد من الفعل المجتمعي البارز خلال المراحل اللاحقة.

المرحلة الثالثة: ارتبطت هذه المرحلة بالسنوات الأولى لبناء الدولة الوطنية عقب استرداد الدول العربية لسيادتها، حيث امتدت هذه المرحلة إلى ثمانينيات القرن العشرين، وقد شهدت الدول العربية المستقلة، تجارب تحديث وتنمية اكتسبت في عمومها خصوصية طبيعة البلد وأهله وصنّاع التنمية التحديث فيه، كما استجابت تلك التجارب لشروط السيورة التاريخية الداخلية للمجتمع وللدولة، والمهم أن هذه التجارب على اختلاف نتائجها كان لها أثر نوعي على وضع النساء وتطور نشاطهنّ في سائر البلدان العربيّة واتسمت هذه المرحلة بتنوع التيارات الفكرية والسياسية بين اليسار واليمين، وما من شك في أن للنتائج الملموسة لمسار تطوّر تعليم المرأة وسائر ما ترسخ لها من حقوق في مجال العمل وفي الحضور الأبرز في الفضاء العام خلال هذه الفترة أثرها في التغيير النوعي لأدوار النساء في المجتمعات العربية، كما كان لتلك النتائج أثرها المباشر في تغيير مواقفهنّ الدنيا في أسفل السلم الاجتماعي نحو مكانة وأدوار أكثر فعالية وتأثيرًا.

المرحلة الرابعة: امتدت من منتصف السبعينات من القرن العشرين إلى يومنا هذا، ويعتبرها تقرير الاسكوا حول وضع المرأة العربية لعام 2005 بمثابة مرحلة الحركات النسائية العربية الجديد، حيث امتاز مشهد العمل النسائي العربي بتنامي المنظمات النسائية المستقلة وغير الحكومية المتبنية لمرجعية حقوقية دولية ومعتمدة لما انبثق دوليا من مرجعيات ومقاربات ومفاهيم مستجدة، كالنوع الاجتماعي والتمكين وغيرها، ومعلوم أن ذات الفترة التاريخية شهدت على نطاق دولي وبشكل غير مسبوق طفرة كمية ونوعية في مستوى التحرك العالمي لفائدة النساء عموما ونساء الدول النامية بشكل اخص، وقد اتسمت المرحلة بانعقاد مؤتمرات دولية حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، وكان للتوجيهات العامة وتوصيات تلك المؤتمرات وانخراط سائر الفاعلين في المجال السياسي والاجتماعي فيها بالغ الأثر في تطوير الحركات النسائية العربية شكلا ومضمونا في مستوى الفلسفة والخطاب من جهة، وفي مستوى الفعل والعمل الميدانيين من الجهة الأخرى.

إن الهدف الأساسي الذي سعت الحركات النسوية إلى تحقيقه هو تحرير المرأة من تبعيتها للرجل وهيمنته عليها في مختلف مجالات الحياة، وطالبت بتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على كافة أنواع التمييز القائم وفرض مكانة للمرأة اجتماعيا في جميع الميادين، ومشاركتها في تنمية المجتمع، فهذه الحركة تعترف بوجود فوارق بين الجنسين وتعمل على إشراك كل منهما لمصلحة موضوع النوع الاجتماعي في عملية التنمية بمختلف مجالاتها، خاصة مجال تقسيم العمل فقد اعتمدت في تحليلاتها على التفسيرات المستندة إلى القوة والأخلاق في إلقاء الضوء على أشكال التمييز البغيضة والتي تكاد تكون منتشرة في كل مجتمع بين العمل الاجتماعي والوضع الاجتماعي للرجال والنساء، وأشكال تقسيم حسب النوع في المجتمعات الصناعية. (مي الدباغ وأسماء رمضان: ، ص 121)

إن دراسات النوع الاجتماعي المعاصرة لا تدين فقط لازدهار البعد السيكولوجي في التحليل الاجتماعي، وجماهيرية النظرة النفسية في المجتمع الحديث عموما فحسب، ولكنها ثمره مهمة من ثمار صعود الحركة النسوية، وأهتبار التقسيمات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية على أساس الجنس. هي عبارة عن افكار ومطالب تخدم الغرب لا علاقة لها بعقيدتنا وديننا لهذا نجد بعض المفكرين والباحثين ينظرون للمساواة بين الجنسين بنظرة امبريقية لا يمكن تجسيدها على ارض الواقع ، فالمساواة بين الرجل والمرأة تلغي شخصية الرجل وتصبح كلمة المرأة هي المعترف بها و من هنا ينتهي مبدا الاحترام في العلاقة، فلا شك ان الله سبحانه وتعالى خلق المرأة والرجل لتقسيم الحياة واكتمالها فكل منهم يحتاج الاخر لكن لا يعني ذلك المساواة المطلقة التي تحرر المرأة من دينها.

فبعض النظر عن المعاناة التي نراها اليوم و سببها التحيز الجنسي الا ان هناك خلط كبير بين المساواة والعدل، فالله يامرنا بالعدل في كل الامور الحياتية في القران الكريم والسنة النبوية فيعتقد الافراد ان العدل هو المساواة، فالعدل يعني عدم الكيل بمكيالين، فلا بد ان يراعي الفرد ضميره في كل خطوة في حياته ويعطي الحقوق لاصحابها وكذلك يقوم بواجباتها، فالعدل ليس له شروط تسقطه، ولكن المساواة تحكمها بعض الشروط وفق الشريعة كما تم تفسيرها سابقا فمن العدل ان تتلشى فكرة المساواة بين الرجل والمرأة. ومن هذا نستطيع القول ان من اهم الصعوبات التي واجهت تطبيق النظرية الجندرية عند العرب في كل الجوانب عامة وعلم الاجتماع خاصة وبالاخص في المؤسسات الجزائرية، راجع الى انها مخالفة لعقيدتنا وعاداتنا، ولم تطبق هاته النظرية ولو بنسبة ضئيلة، بعكس مالاقت هاته النظرية عند الغرب نجاحات باهرة تماشيا على مايعشون عليه.

خاتمة

خلاصة القول من خلال ما تعرضنا له من خلال هاته الورقة البحثية ، يتضح لنا انه رغم شيوع استعمال لفظة الجندر إلا انه لا زال مصطلح غامض وغير مفهوم ويجهل معناه الحقيقي عند العديد من الأشخاص، فالجندر مصطلح لا يشير إلى النساء كما لا يشير للرجال بل للعلاقة القائمة والمتداخلة بينهما في توزيع الأدوار والحاجيات المختلفة التي تحكمها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك إلى طرق تشكل هذه العلاقات .وعليه فان هذا المصطلح قد مرّ بالعديد من التطورات و كانت النظريات من أهم العوامل التي جعلت منه مصطلح معاصر يستخدم في العديد من العلوم أبرزها علم الاجتماع، وفي مختلف المجالات خاصة مجال العمل والتنمية، حيث أصبحت من خلاله المرأة لها الدور الفعال والسامي في مجال عملها، وفي مختلف المجالات الأخرى نظرا لمشاركتها للرجل في كل مناحي الحياة وجعلت الترتيب الاجتماعي الذي حددته الثقافات المجتمعية بدأ في التلاشي نظرا لحقها في المساواة معه.

قائمة المراجع

- إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط ، ج 1، المكتبة الإسلامية، د.ط، تركيا.
- عدنان أبو مصلح: معجم مصطلحات علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع، د.ط، عمان
- بارتكوفيسكي فرانسيس (2010) النظرية السنوية مقتطفات مختارة، ترجمة عماد إبراهيم، الأهلية للنشر والتوزيع، فرنسا،
- التايب عائشة (2011) النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة،.
- حوسو عصمت (2008) الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق، ط1، عمان،
- السباعي خلود: (2011) الجسد الأنثوي وهوية الجندر، جداول النشر والطباعة، ط1، بيروت، لبنان،.
- غيدنز انطوني (2005) علم اجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت،
- الكتيبي ابتسام وآخرون (2010) النوع الاجتماعي وأبعاده وتمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، ط1، القاهرة،.
- معن خليل العمر (2015) علم اجتماع الجندر، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، سدي، استراليا،.

صوافطة شيرين ماجد (2017) مدى فاعلية وحدات النوع الاجتماعي الحكومية من وجهة نظر المؤسسات السنوية في محافظات شمال الضفة الغربية، أطروحة ماجستير، برنامج دراسات المرأة بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، قسنطينة،
الدباغ مي وأسماء رمضان (2013) النوع الاجتماعي نحو تأصيل المفهوم في الوطن العربي واستخدامه في صوغ سياسات عامة وفعالة، "مجلة المستقبل العربي"، العددان 23-24 صيف وخريف،
عمرو احمد (2013) النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية قراءة في المنطلقات الفكرية، "مجلة البيان"، مركز البحوث والدراسات، التقرير الاستراتيجي الثامن.
مناد لطيفة (2019) النوع الاجتماعي، مجلة الدراسات الثقافية اللغوية والفنية العدد6.
. Clio histoire femmes et société, 24, **Le genre est il une invention américain**(karen offen 2006)
ليبض رشيد (2020) النوع الاجتماعي: مفهومه، نظرياته وتمثالاته، الحوار للمتمدن، العدد 05-42، 15:00 http//
.www.ahwar.org/debat/show.art-aspaidd.